No. 3979 | الثلاثاء | 13 شوال 1442 هـ | 25 مايو 2021 م | السنة الرابعة عشرة | Alsabah Media | www.alsabahpress.com

بفضل خطوات إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية

"الوطني": الإنفاق الاستهلاكي بالكويت يواصل نموه القوي خلال الأشهر الأولى من 2021

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن الإنفاق الاستهلاكي شهد أداءً قوياً في الربع الأول من عام 2021 في ظل تخفيف بعض القيود المفروضة لاحتواء تفشي الجائحة بصفة عامة أواخر العام الماضي مع الاستمرار في المقابل في فرض القيود الصارمة على السفر خلال عطلة الأعياد الوطنية في فبراير، مما ساهم في تعزيز الانفاق المحلي. وتبدو توقعات الربع الثاني من عام 2021 قوية، لا سيما مع رفع حظر التجول الجزئي بدءاً من منتصف شهر مايو بعد إعادة فرضه في مارس، إلى جانب الانباء المشجعة عن تسارع وتيرة برامج اللقاحات. وفي واقع الأمر، ساهم في دعم الافاق الإيجابية تزايد نمو معدلات الإنفاق في أبريل نتيجة ضعف الانفاق خلال نفس الفترة من العام الماضي وتأجيل سداد مدفوعات أقساط القروض. ومن جهة أخرى، تشمل المخاطر المحيطة بالتوقعات تدهور أوضاع سوق العمل واستمرار نمو معدل التضخم (نتيجة للعوامل العالمية)، مما قد يؤثر على الإنفاق خلال الفترة المقبلة.

قفزة هائلة للإنفاق بعد عام من الجائحة

في ظل تزايد الآمال تجاه تجاوز تداعيات الجائحة، وبدء طرح برامج اللقاحات ورفع معظم القيود المفروضة في وقت سابق، بدأ الطلب الاستهلاكي يتزايد بقوة في عام 2021، إذ تسارعت وتيرة نمو الإنفاق إلى 33 %، على أساس سنوي، في الربع الأول من عام 2021 مقابل 20 % في الربع السابق، رغم

نمو القروض الشخصية رغم استمرار الضغوط الناجمة عن الجائحة وتأثيرات سلبية على ثقة المستهلك

فرض حظر التجول الجزئي في أوائل مارس. وعلى الرغم من التراجع الهامشي الذي شهده معدل نمو الانفاق على أساس شهري، إلا انه قد شهد ارتفاعاً في أبريل إلى مستوى قياسي بنسبة 90 % على أساس سنوي ليصل إلى 2.1 مليار دينار كويتي (الرسم البياني 1). إلا ان تلك القفزة تعزى بصفة رئيسية إلى ضعف وتيرة الإنفاق خلال الفترة المقابلة من العام الماضي بسبب فرض التدابير الاحترازية (كما نتوقع أيضا أن نشهد تأثيراً مماثلا في مايو). ويبدو أن قوة الاتجاه العام للإنفاق يعتبر في وضع جيد يدعم مواصلة النمو، خاصة في ظل رفع حظر التجول الجزئي مؤخرا وربما الإعلان قريباً عن قرارات من شأنها تخفيف مزيد من القيود المفروضة بفضل التقدم الملحوظ الذي أحرزته برامج اللقاحات وتراجع حالات الإصابة الجديدة منذ منتصف مايو.

وعلى مستوى أكثر تفصيلاً، عكس نمو عمليات السحب النقدي باستخدام أجهزة السحب الآلي الانكماش الذي شهده على مدار عام كامل، إذ ارتفع للشهر الثاني على التوالي بنسبة 24 % على أساس سنوي في أبريل بعد تراجعه بنسبة 8.2 % في الربع الأول من عام 2021. ووصل معدل نمو معاملات نقاط البيع إلى مستوى قياسي بزيادة بلغت نسبتها 162 % في أبريل فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ضعف المعاملات خلال فترة المقارنة من العام الماضي. وظل نمو الإنفاق عبر الإنترنت قوياً للغاية بنسبة 93 %، إذ ارتفعت المعاملات عبر الإنترنت لتسجل مستوى قياسي بلغ 0.81 مليار دينار كويتي، ما يمثل 38 % من إجمالي قيمة الانفاق.

"عدم اليقين الاقتصادي" وتهديد "ثقة المستهلك"

على الرغم من استمرار قوة معدلات الإنفاق، إلا أن حالة عدم اليقين المحيطة بالجائحة وصعوبة ظروف سوق العمل قد أثرت سلباً على ثقة المستهلك. إذ واصل مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن شركة "آراء" للبحوث تراجعه من 96 نقطة في فبراير إلى 93 نقطة في مارس، فيما يعد أدنى مستوياته المسجلة منذ نوفمبر 2016 (الرسم البياني 2). وظل اداء معظم مكونات المؤشر الفرعية قوياً بما في ذلك مستويات العمالة الحالية (108) والسلع المعمرة (105) على الرغم من اتجاه مؤشرات الوضع الاقتصادي الحالي (82) والدخل الفردي الحالي (74) نحو التراجع.

قوة الاقراض الاستهلاكي تساهم في تزايد الإنفاق

بعد التباطؤ الذي شهدته القروض الاستهلاكية في عام 2020 مقارنة بالمستويات السابقة المرتفعة على خلفية تفشي الجائحة وتلاشي تأثير عوامل الدعم السابقة الناجمة عن التغييرات التنظيمية، استقر نمو القروض الاستهلاكية الشخصية عند مستوى 9 % في الربع الأول من عام 2021 (الرسم البياني 3). وأدى ذلك النمو القوي الذي شهدته القروض الاستهلاكية إلى تعزيز انتعاش الإنفاق الاستهلاكي بدعم من الطلب المكبوت. وفي ذات الوقت، استمر النمو القوي لإجمالي القروض الشخصية (التي تشمل القروض السكنية) لتصل إلى 8.1 % على أساس سنوي بنهاية مارس وذلك بفضل نمو القروض السكنية (+ 8.7 %) بصفة خاصة. وتشير التوقعات المستقبلية إلى أن تأجيل سداد مدفوعات اقساط القروض الشخصية لمدة ستة أشهر من شأنه أن يوفر دعماً مستمراً للإنفاق الاستهلاكي من خلال تحرير الدخل المتاح التصرف فيه. وبافتراض بقاء كافة المتغيرات الأخرى دون تغيير، سيعني ذلك أيضاً بقاء تسجيل القروض الاستهلاكية في ميزانيات البنوك لفترة أطول، مما سيساهم في تعزيز نمو الائتمان.

تراجع معدلات التوظيف في ظل مغادرة الوافدين

كشفت الهيئة العامة للمعلومات المدنية ان أكثر من 130 ألف وافد غادروا البلاد في عام 2020 (العمالة الوافدة من ذوي الأجور المتدنية والمهارات المنخفضة بصفة عامة)، نتيجة تأثير الجائحة على النشاط الاقتصادي واضطرار الشركات إلى تخفيض اعداد الموظفين. كما أدت تدابير الإغلاق والقيود المفروضة على السفر إلى تقليص حركة السفر الدولي، ما أدى إلى انخفاض عدد سكان الكويت بنسبة 2.2 % وتراجع معدلات التوظيف بنسبة 4.2

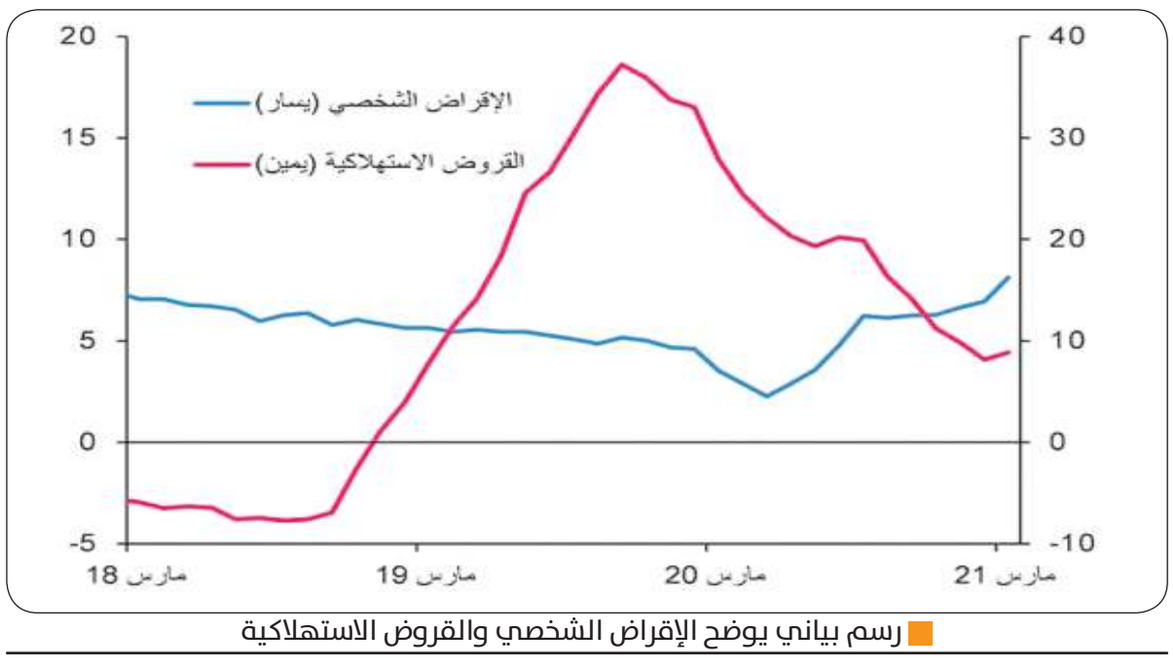

رسم بياني يوضح الإقراض الشخصي والقروض الاستهلاكية

تسارع وتيرة برامج اللقاحات وإعادة فتح الأنشطة الاقتصادية تدريجيا قد يساهم في تعزيز الإنفاق الاستهلاكي في الفترة المقبلة

%. ومن المتوقع أن يغادر الكويت المزيد من العمالة الوافدة خلال الفترة القادمة، وذلك على خلفية التغييرات المقترحة على قانون الإقامة، والتطبيق المستمر لسياسات توطين الوظائف (التكويت)، واضطرار الشركات لتسريح الموظفين في ظل ضعف المناخ الاقتصادي. وقد يؤثر الضعف المستمر الذي يشهده سوق العمل على الإنفاق الاستهلاكي على المدين القريب إلى المتوسط، على الرغم من التأثير المحدود لمغادرة العمالة الوافدة من أصحاب الدخول المنخفضة.

ومن جهة اخرى، تباطأت وتيرة نمو إجمالي الأجور هامشياً إلى 3.5 % على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2020 مقابل 3.6 % في الربع السابق، وفقاً للبيانات الصادرة عن نظام معلومات سوق العمل (LMIS).

إلا ان المعدل يفوق النمو المسجل في عام 2019 الذي بلغت نسبته 2.2 %، وهو الأمر الذي قد يكون انعكاساً لمغادرة آلاف من العمالة الوافدة من ذوي الدخل المنخفض خلال العام الماضي والذي ربما يكون قد عزز "متوسط" مستويات الأجور. وقد لاحظنا تباطؤ نمو الأجور في الربع الرابع من عام 2020 على حد سواء بالنسبة للوافدين والمواطنين في ظل انخفاض أسعار النفط وضعف المناخ الاقتصادي.

توقعات الإنفاق تشير إلى أداء قوي

في ظل استمرار التقدم الملحوظ لطرح برامج اللقاحات – والذي من المقرر أن يساهم ايضاً في تعزيز ثقة المستهلك – بالإضافة إلى إعادة الفتح التدريجي للاقتصاد ولأنشطة الأعمال، من المتوقع أن يظل الإنفاق الاستهلاكي قوياً كما تشير المؤشرات منذ بداية العام. وفي واقع الأمر، قد تتسارع وتيرة نمو الإنفاق في مايو مقارنة بالبيانات السنوية الضعيفة للغاية للفترة المماثلة من العام الماضي والتي تأثرت بشدة بفرض القيود الصارمة عند بداية ظهور الجائحة (من المقرر أن تبدأ تلك التأثيرات الأساسية في التلاشي اعتباراً من يوليو). إلا ان تلك التوقعات ستظل مرهونة أيضاً بعوامل مثل الدخل والأمن الوظيفي، إذ تتزايد المخاوف المرتبطة بهما في حالة حدوث موجة جديدة من تفشي الفيروس أو إذا كانت وتيرة الانتعاش الاقتصادي مخيبة للآمال، خاصة إذا تراجعت أسعار النفط على سبيل المثال. كما أن تخفيف القيود المفروضة عل السفر إلى جانب إعادة الفتح التدريجي للحدود سوف يساهم في تشجيع الكويتيين والوافدين على قضاء إجازاتهم الصيفية خارج الكويت، مما قد يؤدي إلى توجه المزيد من الإنفاق نحو الخارج.

"المركزي" يصدر مسكوكة تذكارية احتفاءً بالذكرى الأربعين لتأسيس مجلس التعاون

يوافق هذا العام الذكرى الأربعين لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، استجابة لفكرة بادر بها أمير الكويت الراحل صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه، وذلك بهدف تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في المجلس، وسعيًا لتوثيق الدور الإيجابي الذي يقوم به المجلس، ولجهوده في تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة رغم الظروف الجيوسياسية المعقدة طيلة العقود الماضية، وتخليدًا لدور القادة المؤسسين ورؤيتهم التي أسست لنجاح المجلس، أصدر بنك الكويت المركزي مسكوكة تذكارية احتفاءً بهذه المناسبة.

ويحمل تصميم المسكوكة على وجهه الأمامي الصورة التاريخية التي التقطت لقادة دول المجلس الست عند تأسيسه في عام 1981 يعلوها الرقم الدال على عدد السنوات منذ التأسيس محاطا بعنوان المسكوكة باللغة العربية وسنتي التأسيس والإصدار، كما حمل التصميم عبارة "خليجنا واحد وشعبنا واحد" فيما حمل الوجه الآخر للمسكوكة شعار المجلس الذي يتألف من شكل سداسي يحيط بخريطة لدول المجلس، تعلوه عبارة "بسم الله الرحمن الرحيم" وفي أسفله اسم المجلس، إضافة إلى عنوان المسكوكة باللغة الإنجليزية، كما يحمل الشعار الرسمي لبنك الكويت المركزي والقيمة الرمزية للمسكوكة.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن المسكوكة مصنوعة من الفضة الخالصة المطلية بالذهب وفق المواصفات القياسية العالمية بقطر (38.61 ملم) وبوزن (28.28 غرامًا). هذا ويمكن للراغبين باقتناء المسكوكة مراجعة القاعة المصرفية في بنك الكويت المركزي عبر حجز موعد عن طريق منصة "متى"، وذلك اعتبارًا من تاريخ 25 مايو 2021.

المسكوكة التذكارية

"وفرة للاستثمار" ترفع نسبة عمالتها الوطنية إلى 59 في المئة

أعلنت شركة وفرة للاستثمار الدولي أن نسبة العمالة الوطنية في الشركة ارتفعت إلى 59% من إجمالي العمالة لديها بما يؤكد حرص الشركة الكبير على دعم الخطط والسياسات الحكومية الرامية إلى إعادة التوازن في توزيع القوى العاملة الوطنية على قطاعات العمل غير الحكومية.

وفي معرض تعليقه على هذا الإنجاز، قال نائب رئيس أول لقطاع الخدمات المساندة في شركة وفرة للاستثمار الدولي فراس الرشيد: "يمثل تحقيق هذه النسبة من العمالة الوطنية إنجازاً هاماً للشركة التي حرصت ضمن استراتيجية طويلة الأمد على توظيف وتطوير المواهب الكويتية والاستثمار في مختلف المبادرات الاجتماعية التي تحث الشباب الكويتي على الانضمام إلى العمل في قطاع الاستثماري".

وأضاف الرشيد أن استقطاب "وفرة" للعمالة الوطنية ينطلق من قناعة أساسية بأن الموظف الكويتي قادر على القيام وعلى خير وجه بأعباء ومتطلبات الوظيفة في القطاع الخاص بمختلف المستويات الإدارية، وان إنفاق الشركة على تدريبه وتأهيله خير استثمار لها على المدى البعيد ويعود فائدته على الموظف نفسه والشركة والمجتمع، كما يحقق للدولة مقومات النهوض ببرامج وخطط التنمية الشاملة حيث يلعب العنصر البشري محورها الرئيسي.

وتابع الرشيد قائلا: "انضمام العنصر البشري لوفرة يعتبر فرصة ثمينة لاكتساب قدر كبير من الخبرات الكثيرة والمتعددة الأشكال نظرا لكونه يعمل بمجالات وأنشطة متنوعة مما يوفر لموظفيه خبرات اقتصادية شاملة وهي ميزة تنفرد بها الشرمة عن أماكن العمل الأخرى التي قد لا يتوافر فيها أداء الأنشطة الاستثمارية المتنوعة في بيئة عمل واحدة، ومؤكدا أن "وفرة" تولي اهتمام كبير لعملية التدريب وتطوير القدرات العلمية والعملية لموظفيها من خلال برامج تدريبية متنوعة لاكتسابهم مختلف المهارات التي يتطلبها سوق العمل".

مؤشرات البورصة تتلون بالأحمر.. و«العام» ينخفض 26.44 نقطة

جلسة منخفضة لمؤشرات البورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشر السوق العام 26ر44 نقطة ليبلغ مستوى 6269ر6 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر42 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 408ر2 مليون سهم تمت عبر 15424 صفقة نقدية بقيمة 59 مليون دينار (نحو 177 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 3ر5 نقطة ليبلغ مستوى 5242ر59 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر07 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 317ر8 مليون سهم تمت عبر 9859 صفقة نقدية بقيمة 24ر6 مليون دينار (نحو 73ر8 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 36ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6798ر89 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر54 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 90ر4 مليون سهم تمت عبر 5565 صفقة بقيمة 34ر3 مليون دينار (نحو 102ر9 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 2ر6 نقطة ليبلغ مستوى 5463ر86 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 196ر5 مليون سهم تمت عبر 5543 صفقة نقدية بقيمة 16ر3 مليون دينار (نحو 48ر9 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (بريق) و(جياد) و(عمار) و(بترولية) أما شركات (اجيليتي) و(بيتك) و(خليج ب) و(الدولي) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (مراكز) و(السورية) و(أركان) و(يوباك) الأكثر انخفاضا.